الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/C.5/34/13
3 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الخامسة
البند ٩٨ من جدول الأعمال

# الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

## الكلمة الافتتاحية لرئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

يشرفني أن أقدم التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ان للوقت أهميته الرئيسية خلال هذه الدورة ، كذلك فقد أصبح الايجاز والالتزام بالمواعيد هما كلمتا السر ، وذلك على أمل تجنيب الدورة الحالية ما تعرضت له الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة من حظ عاثر . ولذلك فانني أعتزم الايجاز وأن أقصر هذا البيان على تناول موضوع التوصيات الرئيسية للجنة الاستشارية . ولكنني سأدلي ، على غرار السنوات السابقة ، بملاحظات اضافية لدى مناقشة كل باب من أبواب الميزانية أمام اللجنة الخامسة .

ولتسمحوا لي أولا بالاشارة الى موضوع اجرائي . فعلى الرغم من أن الدورة لم تقطع شوطا طويلا ، فاننا نبدأ المناقشة العامة ولم تمض فترة معقولة على توزيع الوثائق الرئيسية على الدول الأعضاء بكل لغات الامم المتحدة . ومشكلة الوثائق هذه هي مشكلة بالغة الخطورة . ولقد خصصنا عدة فقرات في تقريرنا لهذا الموضوع ، كما انني أوصي اللجنة الخامسة بالاطلاع على الجزء المتصل بالموضوع من المقدمة التي أعدها الأمين العام لتقريره عن أعمال المنظمة . ولقد اتخذت الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة بالفعل ، بناء على توصية المكتب ، عددا من المقررات التي ، ان اتبعت ، ستيسر أعمال هذه اللجنة . بيد أنه قد يثبت على المدى الطويل أن هذه التدابير غير فعالة ، مالم يلتزم موظفو الأمانة العامة والدول الأعضاء التزاما تاما بحل الكثير من المشاكل التي تؤثر الآن على تقدم أعمال المنظمة واجراءاتها . ولنأخذ الدول الأعضاء على سبيل المثال : وانني لأتساءل كم من الزملاء الجالسين في هذه الغرفة قد فكروا في تدابير اضافية للتعجيل بأعمالنا . ولتسمحوا لي بأن أقترح أن نتخلى تماما عن الممارسة المتمثلة في ادراج ملخصات للمناقشات المعقودة هنا في تقارير اللجنة الخامسة . سيادة الرئيس ، لقد أبلغتموني توا أن اللجنة قد قررت ذلك ،

شريطة ألا يصر أى وفد على خلاف ذلك . واذا كان الأمر كذلك ،فانني أقترح الغاء هذا الشرط . واذا فعلنا ذلك ، فمن المؤكد أننا سنوفّر الوقت والمال .

وتسفر مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وهي ٢١٤ ١ مليونا من الدولارات لأبواب النفقات و ٢٢١ مليونا من الدولارات لأبواب الايرادات عن فرق صاف قدره ٩٩٣ مليونا من الدولارات . وانني على ثقة من أن أصحاب العقول المتحررة والمحافظة الموجودين في هذه اللجنة لديهم الكثير مما يقال عن معدل النمو الحقيقي البالغ ٨ر٠ في المائة . بيد أن مقترحات الميزانية البرنامجية هي ، في كثير من النواحي ، غير نهائية ، وستقدم تقديرات منقحة الى الجمعية العامة خلال الدورة الحالية .

ولقد أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيضات يبلغ مجموعها ٣٢ر٣ مليون دولار في تقديرات النفقات و ٨ر١ مليون دولار في تقديرات الايرادات . ويرد في تقرير اللجنة موجز لتوصياتها عن كل باب على حدة . ولقد أوصت اللجنة في هذا التقرير بمبلغ ١٨٢ ١ مليونا من الدولارات لأبواب النفقات وبمبلغ ٢١٣ مليونا من الدولارات لأبواب الايرادات ، وبمعنى آخر سيكون هناك فارق بمبلغ صاف قدره ٩٦٩ مليونا من الدولارات لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١.

وعلى نحو ما أظهرت التقارير الصحفية في الآونة الأخيرة ، فانه من السهل اساءة فهم أرقام الامم المتحدة ،مما يؤدى الى نتائج غير سارة . غير أنني واثق من أنه لن يظهر سوء فهم من هذا النوع خلال مناقشة اللجنة الخامسة للتخفيض المقترح في التقديرات والبالغ ٣٢ر٣ مليون دولار. وكما قلت من قبل ، فان التقديرات الأولية الواردة في مقترحات فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ستنقح في وقت لاحق من الدورة الحالية . لقد رأت اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لها التركيز على الأرقام المنقحة لا على التقديرات المؤقتة . وبناء على ذلك ، أوصت بحذف التقديرات المؤقتة من التقرير الأولي . وقد أدت عمليات الحذف التي من هذا النوع الى تخفيض قدره ٢١ مليونا من الدولارات أى نحو ثلثي التخفيض الموصى به لأبواب النفقات في الميزانية البرنامجية .

وهذا يترك مبلغ ٣ر١١ مليون دولار ينبغي تقديم تفسير له . ومن مجموع هذا المبلغ ، هناك ٦ر٣ مليون دولار تتعلق بزيادة خصومات الدوران وتخفيض تقديرات التكاليف العامة للموظفين . وترتبط هذه التوصية بالاسلوب المستخدم في حساب احتياجات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين . والعنصران الرئيسيان في تكاليف الموظفين هما المرتبات والتكاليف العامة للموظفين .

ومن المستحيل نظرا لحجم الأمانة ، تقدير الاحتياجات من المرتبات على أساس استحقاقات الأفراد شاغلي الوظائف . وبدلا من ذلك ،تستخدم شعبة الميزانية متوسطات موحّدة لكل مرتبة ولكل مقر للعمل . ولكي تراعي حقيقة أن الوظائف لا تشغل كلها في كل الوقت ، حسبت نسبة خصم للدوران قدرها ٥ في المائة في تكاليف موظفي الفئة الفنية وما فوقها . ولقد أظهرت التجربة أن متوسط عدد الشواغر في الوظائف الفنية في عدد من الادارات يزيد على ٥ في المائة . ولذلك أوصت اللجنة الاستشارية في مناسبات عديدة بزيادة خصم الدوران .

ولتقدير الاحتياجات من التكاليف العامة للموظفين ، تستخدم نسب مئوية في حساب التقديرات الخاصة بالمرتبات . وتختلف هذه النسب المئوية من مقر عمل الى آخر . وقد خلصت اللجنة الاستشارية ، على أساس التجربة طوال السنوات الثلاث الماضية ، الى أنه من الممكن استخدام نسبة مئوية أقل في حساب التكاليف العامة للموظفين في فيينا .

وأود القول بأنه ليس من المقترح ابقاء الوظائف الممتدة شاغرة بغية تحقيق خصم دوران . وبالمثل ، فان الانفاق على التكاليف العامة للموظفين يتصل بالاستحقاقات التي أجازتها الجمعية العامة . ونتيجة لذلك ،فانه اذا تحسنت حالة الشواغر أو اذا أصبحت التكاليف العامة للموظفين في فيينا أكبر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة ، فان هذا سيجلب انفاقا اضافيا ، وسينعكس هذا الانفاق بالقدر الضروري في التقديرات المنقحة .

وثمة تخفيض هام آخر يتصل ، بتقديرات تكاليف خدمة المؤتمرات . وقد حسبت هذه التكاليف على أساس الافتراض بأن مستوى خدمة المؤتمرات في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ سيظل على ما كان عليه في فترة السنتين الحالية ، التي شهدت كما نعرف كلنا عددا من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة . وقد أوصت اللجنة الاستشارية ، على أساس أن مثل هذا الافتراض سابق للأوان ،بتخفيض في تقديرات تكاليف خدمة المؤتمرات يزيد على مليون دولار بقليل .

ويتوزع القدر الباقي من التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، والبالغ نحو ٦ر٦ مليون دولار ، على معظم أبواب الميزانية . وتشمل أهم العناصر على الاطلاق في هذا المبلغ الباقي نحو ٩٥٠ ٠٠٠ دولار للمرافق وايجار المعدات والمواصلات في نيويورك وجنيف ؛ و ٧٥٠ ٠٠٠ دولار لأعمال الصيانة الرئيسية لمباني الأمم المتحدة ؛ و ٦٥٠ ٠٠٠ دولار في تقدير الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين .

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببضع كلمات عن المقترحات الداعية الى انشاء وظائف اضافية ومشكلة اعادة تصنيف الوظائف . ان الوظائف الثابتة الاضافية البالغ عددها ٢٤٥ وظيفة والمطلوبة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ تشمل ٢٣٢ وظيفة لأبواب النفقات و ١٣ وظيفة لأبواب الايرادات . وتتألف الوظائف البالغ عددها ٢٣٢ وظيفة من ٧٨ وظيفة جديدة ، و ١٤٠ وظيفة محوّلة من فئة الوظائف المؤقتة الى فئة الوظائف الثابتة ، و ١٤ وظيفة منقولة من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية . وقد أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على ٢٠٣ وظائف . واحيلت تسع وظائف الى الجمعية العامة ، بينما أوصي بعدم الموافقة على ٣٣ وظيفة .

ولقد قاومت اللجنة الاستشارية طوال سنوات الاغراء المتمثل في مجرد احالة المقترحات الى اللجنة الخامسة . بيد أن هناك أوقات أشعر فيها بأنه ليس هناك خيار أمام اللجنة . وعلى سبيل المثال ، فاننا لم نقدم هذا العام توصية قاطعة بشأن نقل تسع من وظائف مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث الى الميزانية العادية . وعندما يطرح الباب ٢٢ للمناقشة فانني سأفيض في الحديث عن هذه النقطة . والمشكلة كما أراها هي كما يلي : حينما تأذن هيئة

تشريعية بنقل وظائف قائمة من الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية ، فانه يصبح من العسير على اللجنة الاستشارية الاعتراض على عدد الوظائف المقترحة للنقل ، على الرغم من أن اللجنة يمكن أن تخلص ، باستخدام التحليل بمعرفة الخبراء ، الى أن الاختصاصات التي ستنقل لا تستلزم كل الوظائف المقترحة للنقل . ولعل الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بوضع البرامج تركز مستقبلا على تحديد الاختصاصات التي سيتم نقلها . وعندئذ يمكن أن تترك للأمانة العامة واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة مسألة الموارد العادية من الموظفين المطلوبة لممارسة تلك الاختصاصات .

وهناك ٧١ عملية اعادة تصنيف مقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، أوصينا بالموافقة على ٣٣ عملية منها . ولقد اتبعت اللجنة في الماضي نهجا مختلفا ازاء هذه المسألة الصعبة . وفي هذا العام ، عالجت اللجنة كل طلب من طلبات اعادة التصنيف وقدمت توصياتها بشأن كل منها . ولكي أكون صريحا معكم للغاية ، فانني شخصيا لا أستمتع بمناقشة اعادة تصنيف الوظائف داخل اللجنة الاستشارية . ولكنه ليس ثمة بديل آخر أمام اللجنة . وتبين المعلومات الأولية التي قدمها الينا عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن الفرعين التنفيذي والتشريعي يتقاسمان المسؤولية في هذا الصدد . اذ يتعين على كل منهما أن يكون له دوره في هذه المسألة ؛ لأن اعادة تصنيف وظيفة ما يعني فنيا ، في التحليل النهائي ، الغاء وظيفة وانشاء وظيفة اخرى في مرتبة أعلى أو أدنى . وفضلا عن ذلك ، فان اعادة التصنيف تفترض مسبقا حدوث تغيير في المهام التي تنطوي عليها الوظيفة . غير أن هذا لا يتضح دوما من المعلومات المقدمة لدعم طلبات اعادة التصنيف . وحتى عندما تعطي وحدة التصنيف موافقتها ، فان الشكوك تظل باقية في أذهان الكثيرين داخل اللجنة الاستشارية . وأنا لا أطالب للجنة الاستشارية بصلاحية مطلقة في هذا الأمر ، الذي كثيرا ما ينطوي ، في ظل الظروف الحالية ، على التقدير الذاتي . ذلك أنني أدرك أن عددا كبيرا من العوامل يؤثر على مقترحات اعادة التصنيف . والحقيقة أنه قد يكون من مجافاة الواقع أن نتجاهل مثل هذه العوامل . وبالنسبة للمستقبل اسمحوا لي أن أقترح ما يلي : قد يكون من الأفضل للجنة الاستشارية أن تجري المزيد من المشاورات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع الوكالات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وأن تسدي المشورة ، بمساعدة من لجنة الخدمة المدنية الدولية ، الى الجمعية العامة بشأن أفضل اجراء لمعالجة هذه المشكلة .

ولقد أولت اللجنة الاستشارية هذا العام اهتماما خاصا الى الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية والى الموارد الخارجة عن الميزانية . ويرد في المرفق الثامن من مقدمة الأمين العام تقدير مفاده أن الموارد الخارجة عن الميزانية ستمول نحو ٢٦٠٠ وظيفة في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وسيتحدد عدد هذه الوظائف ومراتبها ، على وجه التحديد ، دون مراجعة الجمعية العامة . ولقد دفعتنا مناقشاتنا مع كبار موظفي الأمانة العامة ، بما في ذلك الموظفون العاملون في اللجان الاقتصادية الاقليمية ، الى استنتاج أن هناك حاجة الى اعادة النظر في

الاجراء الحالي الخاص بانشاء وترتيب الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وتزمع اللجنة مناقشة هذا الموضوع مرة اخرى مع موظفي الأمانة العامة .

وتسير مقترحات فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، مع بعض التعديلات ، وفقا للشكل والمنهجية المستخدمين في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية . ورغم ان اللجنة الاستشارية قدمت في تقريرها عددا من الملاحظات بشأن نقاط تفصيلية ، فانها لم تجد أن هناك حاجة في هذه المرحلة الى اعادة دراسة المفاهيم الأساسية ، مثل اعادة تقدير تكلفة الموارد القائمة ، والنمو ، ومعالجة البنود غير المتكررة . ولقد كانت هذه المفاهيم موضع مناقشات مستفيضة في الدورات الأخيرة للجمعية العامة .

وتعتقد اللجنة أنه ينبغي في هذه المرحلة تركيز النقاش على كيفية تحسين ما لدينا الآن بدلا من تركيزه على ادخال المزيد من التغييرات الجوهرية . وذكرت اللجنة الاستشارية في تقريرها أنها وجدت أن المادة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة في شكل جداول ونصوص هي مادة مرضية بوجه عام . ومن ناحية ثانية ، كان هناك أيضا تحسن كبير في مدى استجابة موظفي الأمانة العامة لطلبات اللجنة الاستشارية الحصول على معلومات اضافية .

وقد يكون من المناسب هنا توجيه كلمة تحذير . ذلك أن المجلدين اللذين جاءت فيهما الميزانية المقترحة يحتويان على ثروة من المعلومات ، ومن الممكن أن تثير المادة المطبوعة على هيئة جداول طلبات عديدة للحصول على المزيد من المعلومات . فاذا وضعنا في الاعتبار أن المعلومات الواردة في وثائق الميزانية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لمعرفة ما يطلب من الدول الأعضاء أن تساهم به وما هي البرامج التي ستمولها المساهمات ، ينبغي لنا ألا نطلب من المعلومات أكثر مما نستطيع معالجته في الوقت المتاح .

وختاما ، أود أن أقول انني قد تأثرت تأثرا عميقا بالكلمات الطيبة التي قلتموها ، يا سيادة الأمين العام ، عن اللجنة الاستشارية وعن شخصي . وانني أؤكد لكم أنني أدرك دائما تعقيد المهمة التي تضطلع بها في تصريف شؤون الأمانة العامة . اذ تقع على كاهلك أنت وكل موظفيك - كبارهم وصغارهم ، وموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة . مسؤولية جسيمة ، مسؤولية اقامة توازن دقيق بين خضم المطالب المتعارضة التي لا حد لها ، والتي تتقدم بها الدول الأعضاء ، وبين واقع الأوضاع الأدبية والسياسية والمالية لتلك الدول .

- - - - -